14 أبريل/نيسان 2020

فيروس كورونا وإمكانية توقف الإحصاءات الوطنية:

إعادة تنظيم النظم الإحصائية الوطنية في سياق تفشي كوفيد-19

مقدمة

لا يقتصر تأثير جائحة كوفيد-19 على الأزمة الصحية التي تسبب بها، إذ عمدت بلدان عديدة إلى تقييد حركة الأشخاص ومعظم السلع لوقف تفشي الجائحة. وستفضي عمليات الإقفال التام التي قررتها الحكومات بالضرورة إلى انكماش اقتصادي له عواقب وخيمة على فرص العمل والحياة اليومية للمواطنين. وفي القطاع الزراعي والغذائي، قد يؤدي "اللجوء إلى تدابير حمائية بقدر أكبر، مثل فرض التعريفات وحظر التصدير، إلى بروز مشاكل في الأسابيع القادمة... ونحن بحاجة إلى اعتماد السياسات التي تسمح لليد العاملة بمواصلة أداء عملها".[1]

وفي سياق هذا الوضع المتغيّر بسرعة، تبقى الخدمات الإحصائية الوطنية على المستوى القطري ملتزمة بتزويد واضعي السياسات واقتصادهم ومجتمعهم بالمعلومات التي هم بحاجة إليها. وفي العديد من البلدان، تم اعتماد خطط للتخفيف من آثار الجائحة واتخذت قرارات تتعلّق ببرامج "حيوية" لعمل الحكومات[2] خلال النصف الثاني من شهر مارس/آذار 2020. ولكن في ظل استمرار تدهور الأوضاع في البلدان المنخفضة الدخل، ثمة خطر أن يتوقف عمل النظم الإحصائية الوطنية جزئيًا أو بالكامل، الأمر الذي يحرم البلدان ومجتمعها الدولية من البيانات اللازمة لوضع السياسات ورصد جداول أعمال التنمية الوطنية والدولية.

ما الذي يحدث

استنادًا إلى المعلومات التي جُمعت بشأن حوالي 30 بلدًا تقريبًا (عن طريق الاتصالات المباشرة مع الخدمات الإحصائية على المستوى القطري، واستعراض الصفحات الإلكترونية الرسمية للإحصاءات والموقع الإلكتروني للشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة)، لوحظ وجود اختلال ملحوظ في التوازن بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتقدمة. وحتى نهاية شهر مارس/آذار 2020، لم تكن بلدان نامية عديدة، هي حتى هذه اللحظة أقل تأثرًا بالأزمة، قد اتخذت إجراءات محددة أو لم تكن قد نشرتها بعد عبر قنوات الاتصال المعتادة لديها. ويؤكد تقييم سريع[3] للمواقع الإلكترونية لمعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا، أنه لم يتم بعد وضع خطط الطوارئ أو الإبلاغ عنها. وحتى لو كانت البلدان النامية بالفعل أقل تأثرًا حاليًا بالفيروس من البلدان المتقدمة، يتطلب تطور الأوضاع توافر التخطيط

[1] مقابلة صحيفة "ذي غارديان" مع كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة في 26 مارس/آذار 2020.
https://www.theguardian.com/global-development/2020/mar/26/coronavirus-measures-could-cause-global-food-shortage-un-warns

[2] وكالة الإحصاء الوطنية الكندية (Statistics Canada).

[3] أجري البحث على الصفحات الإلكترونية للمكاتب الإحصائية الوطنية (30 بلدًا في أفريقيا و15 بلدًا في آسيا).

المناســـب ووضـــع خطط للطوارئ. ولقد حدث عكس ذلك تمامًا في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث تم توفير خطط للطوارئ وخطط لإصدار البيانات الجديدة إلى المستخدمين.

وكقاعدة عامة، هناك اعتراف واســع بأن التحديات هائلة. وتذكر جميع الخدمات الإحصـــائية الوطنية المعنية بالإحاطة بهذه المســـألة، أن التحديات التي يواجهها المجيبون جســـيمة وأن "الأولوية بالنســـبة إلى الجميع هي في الوقت الراهن البقاء بأمان وبصحّة جيّدة".[4] وقضى القرار الرئيسي الذي اتُّخذ في معظم البلدان بوقف جميع المقابلات وجهًا لوجه لضمان سلامة القيمين على إجراء عمليات التعداد والمجيبين.[5] وفي كمبوديا وإكوادور[6] وإيطاليا[7] والمكســـيك[8] مثلًا، تم تعليق المقابلات وجهًا لوجه بسبب ما تنطوي عليه من مخاطر. ويؤثر توقف المقابلات "التقليدية" وجهًا لوجه على الدراسات الاستقصائية المهمة من قبيل الدراسات الاستقصائية لسوق اليد العاملة، وتلك الخاصة بالأسعار للمستهلكين، والدراسات الاستقصائية لثقة المستهلكين، والدراسات الاستقصائية الزراعية. والوقع واسع النطاق إلى حد أنه أثّر على التخطيط لعمليتي التعداد السكاني والزراعي وعلى تنفيذهما. وفي المكسيك، تم تأجيل مرحلة التحقق من بيانات التعداد السكاني. وتم تأجيل التعداد السكاني في الفلبين أيضًا،[9] فيما جرى تأجيل التعداد الزراعي والحرجي في كوستاريكا إلى وقت لاحق من هذا العام.[10]

وفي الوقت نفسه، تصرّ بلدان عديدة على أنه رغم الصعوبات التي يواجهها المجيبون حاليًا، فإن ملء استمارات المسح "سيساهم في فهم أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والمجتمع"[11] و"سيساعد الحكومات والمجتمعات المحلية على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التصدي للجائحة".[12] وفي فنلندا، أضيفت بعض الأسئلة التي تقيّم الآثار المترتبة عن وباء كورونا على المجتمع، إلى مقابلات مؤسسة الإحصاءات الفنلندية لجمع البيانات في شهر أبريل/نيسان 2020، على أن تنشر النتائج في منتصف الشهر.[13]

وهناك اعتراف واسع أيضًا بأن هذا الوضع قد يؤثر على جودة البيانات المتاحة وتوقيتها: "يمكن للتغيرات في عملنا أن تؤثر على جودة بعض الإحصاءات من حيث تدني دقتها مثلًا، أو قد يعني ذلك عدم توافر الكثير من التفاصيل من قبيل تراجع التفصيل المحلي والإقليمي. وفي بعض الحالات، قد يلزم تعليق إنتاج بعض سلاسل البيانات".[14]

كيف تستجيب الخدمات الإحصائية الوطنية في البلدان

[4] مكتب الإحصاء المركزي الإيرلندي (CSO Ireland).

[5] في كمبوديا مثلًا، رفض المزارعون التكلم مع العدادين خلال فترة الحجر.

[6] المركز الوطني للإحصاء والتعداد. [النسخة الإلكترونية]. كيتو. [سُجّل آخر دخول بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2020] https://twitter.com/ecuadorencifras?lang=en

[7] المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء. [النسخة الإلكترونية]. روما. [سُجّل آخر دخول بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2020] https://www.istat.it/en/archivio/240812

[8] https://www.jornada.com.mx/ultimas/economia/2020/03/31/inegi-cancela-todas-las-encuestas-presenciales-9229.html ù [سُجّل آخر دخول بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2020]

[9] هيئة الإحصاء في الفلبين. [النسخة الإلكترونية]. مدينة كويزون. [سُجّل آخر دخول بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2020] https://psa.gov.ph/content/advisory-0

[10] المعهد الوطني للإحصاء. [النسخة الإلكترونية] .سانتياغو .[سُجّل آخر دخول بتاريخ 6 أبريل/نيسان 2020] https://www.ine.cl/prensa/2020/03/19/instituto-nacional-de-estad%C3%ADsticas-adopta-medidas-de-resguardo-ante-coronavirus

[11] مكتب الإحصاءات في جنوب أفريقيا (South Africa Statistics).

[12] مكتب الإحصاء الأسترالي.

[13] مؤسسة الإحصاءات الفنلندية (Statistics Finland).

[14] المكتب الوطني للإحصاءات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

تعمد الخدمات الإحصائية الوطنية التي تدرك أهمية الإحصاءات الرسمية في قياس مدى تطور الاقتصاد والمجتمع، لا سيما خلال حالة الطوارئ هذه، إلى اتخاذ التدابير لضمان استمرار إنتاج الإحصاءات وجودتها. وتتوقف التدابير المتخذة على الترتيبات الإحصائية الحالية لجمع البيانات وعلى القدرات المؤسساتية والمالية والتكنولوجية والرقمية على الابتكار والتكيّف مع التحديات التي تفرضها الظروف الصعبة هذه. ويمكن تصنيف التدابير المتخذة على المستوى القطري بشكل عام إلى خمس فئات رئيسية على النحو التالي:[15]

- **الحفاظ على العمليات الإحصائية**

هذه هي الحال عمومًا في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في بلدان أوروبا الشمالية حيث تستند معظم العمليات الإحصائية إلى السجلات. وفي ليتوانيا مثلًا، سيجري التعداد السكاني المخطط له في 1 يناير/كانون الثاني 2021 بالاستناد إلى السجلات ومن دون أي عمل ميداني مرتقب.[16] وفي بلغاريا، تجري جميع الدراسات الاستقصائية بشأن المنتجات الزراعية المجهّزة (مثل الدراسات الاستقصائية الشهرية بشأن الحليب ومنتجات الألبان أو اللحوم) بالفعل عبر الهاتف، وهي لن تتأثر بالتالي بالوضع القائم.[17] وفي آيرلندا، ستجري دراسات استقصائية للأعمال التجارية قدر الإمكان لتوفير الإحصاءات التي تبيّن تغيّر الأوضاع اعتبارًا من شهر مارس/آذار 2020.[18]

وفي حالة البيانات الإدارية ونظم الإبلاغ عنها تحديدًا، يفيد موجز إحصائي[19] صدر حديثًا عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بأن "تأثير كوفيد-19 على إنتاج البيانات الإدارية سيكون محدودًا نسبيًا. ولكن هناك احتمال أكبر أن يحصل نقص في الإبلاغ وسوء تصنيف للبيانات عندما يتم تقييد الخدمات الحكومية وحركة الأشخاص على السواء". وبالنسبة إلى الإحصاءات الزراعية في البلدان النامية ولا سيما في القطاعات الفرعية مثل الثروة الحيوانية التي تعتمد إلى حد كبير على البيانات الإدارية، سيتوقف الأثر على تدابير الحجر المفروضة على المستوى القطري في المناطق الريفية.

- **الحفاظ على العمليات الإحصائية ولكن مع لزوم توافر أدوات بديلة لجمع البيانات**

في حال تعذّر إجراء المقابلات وجهًا لوجه أو جمع البيانات في الأسواق أو المحلات التجارية، تقترح البلدان اتباع نُهج بديلة لجمع البيانات مثل: الهاتف أو التطبيقات الإلكترونية أو استخدام البيانات الضخمة (استخلاص المعلومات من الويب أو استخدام التصوير بواسطة الأقمار الاصطناعية).

ويعدّ إجراء المقابلات عبر الهاتف البديل الأهم المقترح لإجراء الدراسات الاستقصائية الأسرية. وهذه هي حال الدراسات الاستقصائية الفصلية لليد العاملة أيضًا في بلجيكا وفرنسا وآيرلندا.[20] وفي بلغاريا، ستستكمل قائمة الحيازات الزراعية للتعداد الزراعي المقبل (سبتمبر/أيلول 2020) عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو البريد العادي في ما يخص النسبة المتبقية

---

15 يمكن للبلدان أن تمزج بين التدابير، ما يؤدي إلى اختلاط الفئات.

16 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

17 جهات اتصال منظمة الأغذية والزراعة بوزارة الزراعة البلغارية.

18 مكتب الإحصاء المركزي الإيرلندي (CSO Ireland).

19 إحاطة عن إحصاءات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فبراير/شباط 2020 (العدد 23): Surveys Under Lockdown; a pandemic lesson.

20 مكتب الإحصاء المركزي الإيرلندي (CSO Ireland)، ومكتب الإحصاءات البلجيكي (Stabel)، والمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والبحوث الاقتصادية.

من الحيازات التي يجب إدراجها في القائمة ونسبتها 20 في المائة.[21] وفي البرازيل، ستستكمل الدراسة الاستقصائية السنوية لعيّنات الأسر المعيشية لعام 2020 والتي تستخدم لقياس معدل البطالة، عبر الهاتف.[22] وتشمل الأمثلة الأخرى الدراسة الاستقصائية الدائمة للعمالة في بيرو التي استكملت عبر الهاتف في مارس/آذار 2020؛[23] وفي جورجيا، تقرر أيضًا إجراء الدراسة الاستقصائية الزراعية الفصلية عبر الهاتف مع حصول القيمين على إجراء التعداد على التدريب عبر تطبيق سكايب Skype بالإضافة إلى تعليمات خطية.[24]

ولكن تشدد كل من فرنسا وآيرلندا بالفعل على أن الدراسات الاستقصائية التي تجرى عبر الهاتف قد تؤثر على إمكانية مقارنة البيانات مع الفترات السابقة وعلى جودتها وعلى توافر النتائج في الوقت المناسب، وهذا أمر يجب تحليله بعناية. وهناك أدلة في البلدان النامية على أن المقابلات عبر الهاتف قد تؤدي الغرض منها بشكل جيّد.[25] ولكن هناك عقبات مهمة يجب تسليط الضوء عليها في البلدان النامية، وهي: (1) نهج المقابلات عبر الهاتف قد يؤثر على مدى تمثيل النتائج، ذلك أن الهواتف المحمولة ليست منتشرة بالقدر نفسه كما في البلدان المتقدمة (في أوغندا مثلًا، 65 في المائة فقط من السكان يملكون هاتفًا)؛ (2) وسيلزم مراجعة الاستبيانات وتكييفها وتبسيطها، وسيتعيّن تدريب القيمين على إجراء التعداد على استخدام الأدوات الجديدة، وهو عملية طويلة ومعقدة. وعلاوة على ذلك، ستولّد الحاجة إلى حشد موارد إضافية لتحقيق هذا الهدف، صعوبات في العديد من البلدان التي تعاني بالفعل من حالات نقص.

وفي ما يتعلّق بجمع الأسعار[26] (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، سيتم استخدام الحلول القائمة على الإنترنت في آيرلندا، وتقنيات استخلاص المعلومات من الويب في بلجيكا، والبيانات بشأن المعاملات النقدية من المحلات التجارية في فرنسا.

وترتبط التقنيات البديلة الأخرى المقترحة في مجال الإحصاءات الزراعية بإمكانية استخدام معلومات الاستشعار عن بُعد، مثل استخدام صور الأقمار الاصطناعية لإنتاج الأرزّ في كمبوديا[27]، وفي الدراسات الاستقصائية السنوية للتنبؤ بغلات القمح والشعير، وفي الدراسة الاستقصائية بشأن الغطاء الأرضي واستخدام الأراضي لعام 2020 في بلغاريا (صور الأقمار الاصطناعية والصور الجوية).

- **تأجيل/ تعليق/ تغيير مواعيد العمليات الإحصائية**

من المرجح أن يكون هذا هو الشكل الرئيسي من أشكال التكييف، لا سيما بالنسبة إلى العمليات الإحصائية الكبيرة كالتعداد السكاني وتعداد المساكن أو التعداد الزراعي، وكذلك بالنسبة إلى العديد من عمليات التعداد الأسرية أو الزراعية التي لا يمكن استخدام الهواتف فيها بسبب طول الاستبيانات وتعقيدها.

---

[21] جهات اتصال منظمة الأغذية والزراعة بوزارة الزراعة البلغارية.

[22] جهات اتصال منظمة الأغذية والزراعة بالمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

[23] معهد INEI بيرو.

[24] جهات اتصال منظمة الأغذية والزراعة بمشروع جيوستات (Geostat).

[25] البنك الدولي. مستودع المعارف المفتوحة. [النسخة الإلكترونية]. واشنطن. [سُجّل آخر دخول بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2020] https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/24595

[26] مكتب الإحصاء المركزي الإيرلندي (CSO Ireland)، ومكتب الإحصاءات البلجيكي (Stabel)، والمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والبحوث الاقتصادية.

[27] ممثلية منظمة الأغذية والزراعة في كمبوديا.

وهناك عدة أمثلة على تأجيل عمليات التعداد إلى وقت لاحق. وهذه هي الحال بالنسبة إلى تعداد السكان والمساكن في الفلبين[28] حيث تم تعليق الأنشطة التحضيرية مثل توظيف المدرّبين/المشرفين/القيمين على التعداد وتعيينهم وتدريبهم وتسليم الاستبيانات لإجراء المقابلات بواسطة الورقة والقلم. وفي الوقت الحاضر، تم إرجاء فترة التعداد إلى منتصف شهر مايو/أيار. وهذه هي الحال أيضًا بالنسبة إلى التعداد الزراعي الأول المزمع إجراؤه هذا العام[29] في أنغولا وتعداد التعليم في أوغندا. ولا تزال بلدان عديدة أخرى، لا سيما في أفريقيا، تنتظر قرارات الحكومة (أنظر البند التالي: لا قرار بعد).

وتتأثر الدراسات الاستقصائية السنوية في القطاع الزراعي هي الأخرى تأثرًا كبيرًا بالوضع القائم. وتتفاقم الحالة بشكل خاص في الزراعة التي تحتاج فيها الدراسات الاستقصائية للإنتاج إلى أن تكون متوائمة مع المواسم الزراعية، الأمر الذي يولّد صعوبات إذا ما تعين تأجيل الدراسة الاستقصائية. وهذه هي الحال في عدد من البلدان التي تتلقى الدعم من منظمة الأغذية والزراعة لإجراء الدراسات الاستقصائية الزراعية السنوية المتكاملة. وفي السنغال، تم تأجيل العمل الميداني (تدريب القيمين على إجراء التعداد وجمع البيانات) الخاص بالجولة الثانية من الدراسة الاستقصائية الزراعية السنوية للفترة 2019-2020، حتى شهر مايو/أيار أو يونيو/حزيران. وفي أوغندا، تم تعليق زيارات الموسم الثاني بعد الحصاد للسنة الزراعية 2019؛ وتوقفت الزيارات إلى الحيازات في القطاع غير الأسري بالكامل؛ وتم تأجيل العمليات الميدانية للسنة الزراعية 2020 أقله حتى شهر يوليو/تموز 2020. وفي كمبوديا، سيتعيّن إجراء الدراسات الاستقصائية الزراعية السنوية قبل شهر أغسطس/آب الذي يبدأ فيه موسم الأمطار. وفي أرمينيا، من المرجح إدماج الدراستين الاستقصائيتين الفصليتين (أبريل/نيسان ويوليو/تموز) في عملية واحدة تجرى في يوليو/تموز. وفي بعض الحالات، سيكون من الضروري إعادة النظر في مدى تمثيل النتائج، والحد من العيّنات، والموافقة على إصدار البيانات على المستوى الوطني فقط على أساس استثنائي. وسيؤدي تأجيل الدراسات الاستقصائية الزراعية أيضًا إلى زيادة مدّة الاسترجاع، وقد لا يعود من الممكن إجراء القياسات الموضوعية (مثل قطع المحاصيل) بسبب الحاجة إلى نزول القيمين على التعداد شخصيًا على الأرض.

ولقد تم تأجيل الدراسات الاستقصائية الأسرية أيضًا في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، تم تعليق الدراسة الاستقصائية لليد العاملة والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسة الاستقصائية للأعمال التجارية في أنغولا؛ والدراسة الاستقصائية للفقر والإقصاء الاجتماعي في بلجيكا؛ والدراسة الاستقصائية الوطنية لضحايا الجريمة في المكسيك. وفي آيرلندا، تم تعليق الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية التي تجرى مرّة كل خمس سنوات، وبالتالي، لن تتوافر أي بيانات عن أنماط إنفاق الأسر لعام 2020؛ وعلى أي حال، كانت هذه الأنماط لتكون شاذة في عام 2020 ما يشكل مبررًا قويًا لتعيين موعد لاحق لإجراء الدراسة الاستقصائية.

- **إلغاء العمليات الإحصائية**

هناك حالات قليلة جدًا جرى فيها إلغاء العمليات الإحصائية في أوائل شهر أبريل/نيسان 2020. ويعد برنامج التقييم الدولي لمهارات البالغين في آيرلندا، وهو مشروع تقوده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كان من المقرر تطبيقه في شهر أبريل/نيسان، من الحالات المعروفة. ونتيجة لهذا الإلغاء، ستجري مراجعة الجدول الزمني العام لمشاركة آيرلندا في جولة 2021-2022 من هذا البرنامج.

[28] شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

[29] المعهد الوطني للإحصاء في أنغولا (INE Angola).

- **عدم اتخاذ أي قرار**

لم تتخذ بلدان نامية عديدة أي قرار بشأن خطط الطوارئ، لا سيما في ما يتعلّق بعمليات التعداد الكبيرة؛ وعلى سبيل المثال، لا تزال ليبريا[30] تنظر في إمكانية تأجيل عمليتها التجريبية للتعداد السكاني إذ أن العمل التحضيري لها قد توقف بالكامل؛ وكانت كوت ديفوار[31] تخطط لإجراء تعدادها الخامس اعتبارًا من 20 أبريل/نيسان ولكن ينتظر المكتب الوطني للإحصاء صدور قرار المجلس الوطني للإحصاءات؛ وتنتظر بوركينا فاسو[32] أيضًا صدور قرار الحكومة بشأن تنظيم تعداد الزراعة خلال النصف الثاني من عام 2020.

الاستنتاجات

في السنوات العادية، يحتاج العالم إلى الإحصاءات لتسليط الضوء على التقدم الذي يحرزه الاقتصاد والمجتمع نحو تحقيق الأهداف العالمية والإقليمية والوطنية. وتعتبر الإحصاءات الرسمية أداة بالغة الأهمية للتخطيط للسياسات وتنفيذها وتقييمها. ويصح ذلك بقدر أكبر في حالات الأزمة كتلك الناجمة عن كوفيد-19، حيث يمكن للبيانات والإحصاءات أن تدعم الجهود الرامية إلى تقدير أثره والتخفيف منه.

ولكن كوفيد-19 يفرض تحديات على النظم الإحصائية الوطنية التي تضغط على المكاتب المسؤولة عن إدارة العمليات الإحصائية. وليست هذه التحديات متجانسة بما أنه يوجد نظم وطنية أكثر استعدادًا وتجهيزًا وتأهيلًا لإيجاد الحلول المبتكرة من أجل التأقلم مع الإجهاد. ولم تعد الطرق التقليدية لجمع البيانات وجهًا لوجه، والتي تعد القاعدة في البلدان النامية، صالحة في هذا السياق وتستلزم تطوّر العمليات والممارسات. والتطور يعني حتمًا أنه ينبغي على البلدان أن تعتمد طرقًا جديدة لجمع البيانات، ولكن سيتوقف ذلك على قدراتها المؤسساتية والمالية والتكنولوجية والرقمية. ويجري في الوقت الراهن اقتراح وتنفيذ نُهج بديلة لجمع البينات مثل الهاتف (حشد المصادر) أو التطبيقات الإلكترونية أو استخدام البيانات الضخمة (استخلاص المعلومات من الويب أو استخدام الصور عبر الأقمار الاصطناعية). ولكن قد يكون لهذا الانتقال تأثير على جودة البيانات التي يجب تحليلها بعناية وعلى إمكانية مقارنتها. وبالنسبة إلى البلدان التي لم تباشر بعد بالاستعداد لمواجهة تأثيرات كوفيد-19، هناك حاجة ماسة إلى تطوير خطط الطوارئ لكل عملية إحصائية. وفي هذا السياق، يتعين إسناد الأولوية للعمليات التي هناك حاجة ماسة إليها حاليًا وتوجيه الموارد والجهود المبتكرة إليها.

وإن لم يتم اتخاذ التدابير خلال هذه الفترة الصعبة، سيكون البديل وقف العمليات الأمر الذي ينطوي على تكلفة باهظة يتحملها الاقتصاد والمجتمع ويؤثر سلبًا على رصد جداول العمل الدولية، ذلك أن المنظمات ستفتقر إلى المعلومات التي تتيحها مصادر بياناتها الرئيسية التي تستند إلى الإحصاءات الرسمية. وهذا السناريو غير مقبول ويتعين على المنظمات الدولية أن تعمل معًا لتيسير عملية الانتقال من الآليات التقليدية لجمع البيانات إلى الآليات الأكثر ابتكارًا وفعالية على المستوى القطري. ولتحقيق ذلك، فإن المنظمات مدعوة إلى نقل درايتها فورًا وإلى تطوير الحلول المبتكرة لمشاركتها مع البلدان.

30 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

31 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

32 جهات اتصال منظمة الأغذية والزراعة في بوركينا فاسو.

شكر وتقدير

أعد هذه الإحاطة كل من Christophe Duhamel، قائد فريق الدراسة الاستقصائية وJosé Rosero Moncayo، مدير شعبة الإحصاء في منظمة الأغذية والزراعة.

CA8614AR/1/06.20
© FAO, 2020

منظمة الأغذية والزراعة. 2020. فيروس كورونا وإمكانية توقف الإحصاءات الوطنية: إعادة تنظيم النظم الإحصائية الوطنية في سياق تفشي كوفيد-19. روما.
https://doi.org/10.4060/ca8614ar

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب الترخيص، نَسب المُصنَّف – غير تجاري - الترخيص بالمثل 3.0 منظمة حكومية دولية CC BY-NC- SA 3.0 IGO